

العلاقات التجارية بين إيالة الجزائر وإسبانيا (1792-1796):

قراءة في مخطوط إسباني

Commercial Relations between the Regency of Algiers and Spain
(1792–1796) :A Study of a Spanish Manuscript

تاريخ النشر: 2026/04/30

تاريخ القبول: 2026/04/02

تاريخ الإرسال: 2026/01/01

فاطمة بوعيشة¹، جيلالي شقرون²¹ جامعة سيدي بلعباس ، الجزائر ، EMAIL : fatima.bouaicha@univ-sba.dz<https://orcid.org/0009-0005-5769-727X>² جامعة سيدي بلعباس ، الجزائر ، EMAIL : dchakroun@yahoo.fr

الملخص

تتناول هذه الدراسة مخطوطاً إسبانياً يعود إلى أواخر القرن الثامن عشر بعنوان "نظرة إحصائية على إيالة الجزائر وأهم أحداث هذا الإقليم"، المحفوظ بالمكتبة الوطنية في مدريد. ويعكس هذا المخطوط مرحلة تحوّل في السياسة الإسبانية تجاه قوى شمال إفريقيا، حيث انتقلت من منطق المواجهة العسكرية إلى تبني مقاربة براغماتية قائمة على التعاون الاقتصادي خاصة مع إيالة الجزائر.

كما يبرز الكيفية التي بدأ بها النخب الإسبانية في إعادة تصور الجزائر، لا بوصفها عدوّاً دينياً، بل شريكاً تجارياً محتملاً وتُظهر الدراسة كيف يجسّد هذا النص منطقاً اقتصادياً جديداً كاشفاً عن التوترات المعقّدة بين الهاجس الإمبراطوري، والطموح التجاري. الكلمات المفتاحية: إيالة الجزائر، إسبانيا، الأسطوريوغرافيا الإسبانية، القرصنة، التجارة المتوسطية.

المؤلف المرسل: فاطمة بوعيشة، الإيميل: fatima.bouaicha@univ-sba.dz

Abstract:

This study analyzes a late 18th-century Spanish manuscript preserved in the National Library of Madrid, which reflects a turning point in Spain's policy toward North Africa. The document illustrates a shift from military confrontation to pragmatic economic cooperation with the Regency of Algiers. It highlights how Spanish elites began to view Algiers not as an enemy, but as a potential commercial partner, revealing the growing importance of economic logic, diplomacy, and Enlightenment influences amid changing geopolitical conditions.

Keywords: Regency of Algiers, Spain, Spanish historiography, piracy, Mediterranean trade.

1. مقدمة:

في خضم التحولات الكبرى التي شهدتها حوض المتوسط أواخر القرن الثامن عشر، ازداد اهتمام القوى الأوروبية وفي مقدمتها إسبانيا برصد الأوضاع الداخلية لإيالة الجزائر، وقد أنتج هذا الاهتمام مجموعة من الكتابات المتأخرة التي حاولت توصيف الواقع الجزائري من منظور أوروبي يجمع بين الطموح السياسي والهاجس التجاري، ومن بين هذه الكتابات يبرز مخطوط إسباني مجهول المؤلف بعنوان "نظرة إحصائية على إيالة الجزائر وأهم أحداث هذا الإقليم"، المحفوظ في المكتبة الوطنية بمدريد، بوصفه وثيقة تاريخية تعكس تمثّلات الآخر في الخطاب الكولونيالي الأوروبي.

يتضمّن هذا المخطوط قراءة شاملة لجوانب متعدّدة من الواقع الجزائري آنذاك، من التنظيم الإداري والبنية الاجتماعية إلى العلاقات الخارجية مع الدول الأوروبية، قبل أن



يُركّز على الإمكانيات الاقتصادية للإيالة مستعرضاً الفرص المتاحة أمام إسبانيا لتوسيع نفوذها التجاري في المنطقة، ومن هنا تنبع أهمية دراسة هذا النص كنموذج للأسطوريوغرافيا الإسبانية التي امتزج فيها الوصف الإحصائي بالتطلّعات الاستعمارية.

وهنا نطرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى تمثل هذه المخطوطة تعبيراً عن التصور الإسباني للجزائر في أواخر العهد العثماني؟ وما طبيعة المعرفة التي تنتجها حول البلاد؟ وهل يمكن اعتبار هذا النص مجرد تقرير اقتصادي أم أنه يحمل أبعاداً استعمارية ضمنية ترتبط بالسياق الجيوسياسي المتوسطي في أواخر القرن الثامن عشر؟

2. تقديم الوثيقة:

البيانات الواردة في السجل الببليوغرافي الرسمي:

العنوان الكامل للوثيقة:

«Descripción estadística de Argel, ó noticia de los principales sucesos y situación de este país en sus diferentes ramos: con reflexiones sobre las ventajas que de su actual estado pueden resultar al comercio y navegación de España, y un suplemento relativo á las monedas, pesos y medidas de aquella Regencia.»

الوصف الإحصائي للجزائر أو أخبار عن أهم الأحداث والحالة الحالية لهذا البلد في مختلف مجالاته: مع تأملات حول الفوائد التي قد تنجم من وضعه الحالي على التجارة والملاحة في إسبانيا؛ وملحق يتعلق بالعملات والأوزان والمقاييس الخاصة بتلك الإيالة.

تاريخ النشر: 1817

الطبعة: مطبعة فيغا وشركاؤه، مدريد بتصريح رسمي

عدد الصفحات 136

النسخ المتوفرة: 3 نُسخ متوفرة في المكتبة الوطنية بمديرية مقر ريكوليتوس ومقر ألكالا.

الموقع: قاعة سيرفانتس

الرمز المرجعي: (2) 2/55064

المؤلف: بداية تجدر الإشارة الى غياب ذكر اسم المؤلف في أي من صفحات المخطوط الأصلي وحتى بعض الدراسات اللاحقة مثل كتابات خوان فيلار وتركي حساين تصنف هذا العمل على انه مجهول المؤلف، غير ان البيانات الواردة في السجل الببليوغرافي الرسمي في المكتبة الوطنية الإسبانية تُنسب إلى نيكولاس ماريا بريمون إي لوبيز (Nicolás María

(Bremón y López

من خلال قراءة أولية للكتاب نرجح أن يكون هذا العمل بتكليف من جهة حكومية وتم انجازه من قبل موظف ساهم في الدولة الإسبانية أو ضابط بحري مرتبط بمصالح الدولة الاقتصادية، كما نستخلص ان المؤلف يمتلك معرفة تقنية واسعة فقد استخدم لغة إحصائية، ومصطلحات اقتصادية ومالية دقيقة وهو في نفس الوقت ملم بالشؤون المغربية والعثمانية خصوصاً ما يتعلق بالجزائر.

اما سبب غياب ذكر اسمه قد يعود لأن تكون الوثيقة صادرة بطلب من الدولة لكن بدون إعلان رسمي، والدليل ان المخطوط طبع بترخيص كما هو مذكور في أول صفحة له او لرغبة الكاتب في التحفظ عن هويته، خاصة إن كان يقترح مواقف مخالفة للتوجه العام أو ينتقد ضمنياً السياسة السابقة.

عموماً يمكن القول إنه المؤلف الذي بين أيدينا يُمثل نمطاً جديداً من كتابات النخبة الإسبانية التي بدأت تفكر في الشمال الافريقي لا من منظور صدامي صليبي بل من منظور اقتصادي استثماري.

3. تمثلات ايلة الجزائر ككيان سياسي واجتماعي:

تنطلق المقدمة من سردية أوروبية مسيحية مركزية ترى في سقوط غرناطة (1492) "تحريراً لإسبانيا" و"نهاية للاستعمار الإسلامي"، وهو سرد يتماشى مع الكتابات القومية الإسبانية في القرنين 18 و19.

يكشف الفصل الأول عن رؤية أسطوريوغرافية إسبانية ذات نزعة إمبريالية تُحاول إعادة تشكيل الذاكرة التاريخية لشمال إفريقيا عمومًا والجزائر خصوصًا، من منظور يخدم سردية الهيمنة الأوروبية يبدأ السرد بتاريخ طويل يمتد من العهد القرطاجي مرورًا بالحكم الروماني وصولًا إلى الفتح الإسلامي، ويُختتم عند التشظي السياسي الذي سبق التدخل العثماني. (Descripción estadística de Argel، 1817، ص 07)

يحضر في هذا النص تأطير للأحداث بنظرة مركزية أوروبية، إذ تُصوّر الممالك الإسلامية ككيانات متشرذمة متنازعة، في مقابل نظام روماني سابق أو حكم أندلسي لاحق يُنظر إليه كخروج استثنائي عن هذا النمط الفوضوي هذا التوظيف للأسطورة التاريخية لا يسعى فقط لفهم الماضي، بل لتبرير الطموحات السياسية والتجارية في الحاضر، كما يتضح من إشاراته المتكررة إلى أهمية موقع الجزائر الجغرافي وثوراتها.

هذا التوصيف ليس محايداً بل يُؤسّس لتبرير التدخل الإسباني بإظهار هذه السواحل كمنطقة "متدهورة" من خلال إشارات متكررة إلى الغزو والجزية والانقسات القبلية في محاولة لتكريس صورة الجزائر كمجال هشّ غير قادر على الدفاع عن نفسه وبالتالي قابل للاستعمار أو التدخل الخارجي.

ثم ينتقل النص إلى وصف أكثر مباشرة للواقع، حيث يُركّز على نشاط "القرصنة"، وهو التعبير الأوروبي الذي يُستخدم غالباً لوصف الجهاد البحري الذي مارسه الجزائريون تجاه القوى المسيحية.

من الناحية الجيوسياسية يبرز النص القلق الإسباني من تحوّل الساحل الجزائري إلى منصة تهدد الأمن البحري والتجاري الإسباني، لذلك يُصوّر الاحتلال العسكري لمدن مثل

وهران والمرسى الكبير كخطوة دفاعية وضرورية، في حين أن هذه العمليات كانت في الواقع جزءاً من استراتيجية استعمارية توسعية.

تتضح في هذا الجزء ملامح المشروع الإمبراطوري الإسباني في شمال إفريقيا، الذي كان امتداداً طبيعياً لحركة الاسترداد في شبه الجزيرة الإيبيرية بحيث تُقدّم الحملات البحرية في النص بمواصفات تقنية دقيقة: عدد القوات، أدوار القادة، وتحرك الأسطول، وهو ما يعكس تنظيمًا عسكريًا مدروسًا والاهم ممولًا من الكنيسة الكاثوليكية.

النص يُغفل تمامًا وجهة النظر المحلية؛ لا وجود لصوت جزائري أو مقاومة فعلية، وكأنّ البلاد كانت بلا إرادة أو قيادة وهذا الأسلوب المتمدد يخدم الغرض التبريري للاحتلال، ويُظهر العملية كتحرير أو تقويم للوضع الفوضوي.

فيما يتعلق بالتغيرات السياسية يركز المخطوط على صعود الجزائر كدولة شبه مستقلة تحت نظام الداي الذي تم تعيينه من قبل السلطان العثماني كما يُبرز تطور الإيالة نحو تحقيق نوع من الاستقلال الذاتي، خاصة بعد أن تم منحها القدرة على تعيين حاكم يحمل لقب "باشا" دون الرجوع مباشرة إلى الباب العالي. هذا التغير يعكس الانتقال نحو شكل من أشكال الحكم المحلي الذي يُسهم في تعزيز الاستقرار الداخلي.

كما يناقش دور البطاريات الحربية والقلع المحصنة في الدفاع عن الساحل ومنع الهجمات البحرية المتكررة من قبل القوى الأوروبية فقد عملت السلطة على تعزيز وجودها في الجزائر، وحرص الحكام على بناء التحصينات وتطوير قدرة الدفاعات الداخلية. (Descripción estadística de Argel ، 1817 ، ص10)

اداريا تعتبر الجزائر العاصمة المركز الرئيسي للإدارة السياسية، حيث يقيم "الداي" والحكومة العثمانية التي كانت تدير شؤون البلاد، إلى جانب ثلاث مقاطعات رئيسية (بايلكات)، كل واحدة تحت إشراف "باي" معين هذه التقسيمات الجغرافية تشير إلى التنظيم الإداري المعقد الذي كان قائمًا في الجزائر، حيث كانت تدار كل منطقة حسب

احتياجاتها المحلية وظروفها الجغرافية وكل باي يمتلك سلطة كبيرة على منطقته، وهو ما يعكس أهمية الحكم المحلي في التنظيم السياسي والاجتماعي للجزائر في تلك الحقبة. (Descripción estadística de Argel ، 1817 ، ص36)

فيما يخص التركيبة السكانية الجزائرية يُركّز المخطوط على التنوع الكبير في المجتمع الجزائري، حيث يتواجد خمس فئات رئيسية: العرب، الأمازيغ (المور)، اليهود، الأتراك، والمسيحيين. هذه الفئات تشير إلى التعدد العرقي والديني الذي كانت الجزائر تعيشه في تلك الفترة ويوضح أن الأمازيغ هم السكان الأصليون للمنطقة ويلهم العرب. (Descripción estadística de Argel ، 1817 ، ص36)

يصف الكاتب الوضعية الاجتماعية لهؤلاء، الذين ينحدرون من "الغزاة" المسلمين الذين "اجتاحوا" شمال إفريقيا في القرن السابع على حد تعبيره ويعيشون في المناطق الجبلية النائية بأنهم فخورين بماضهم ويبدون مقاومة قوية ضد الأتراك خاصة في موضوع الضرائب.

ويضيف إن التفاعل بين الهيمنة التركية والواقع الاجتماعي في الجزائر يعكس ديناميكية من التنافس والصراع بين القوى المحلية مثل العرب والمور والنظام العثماني الحاكم على الرغم من وجود مقاومة من بعض الفئات، إلا أن الأتراك تمكنوا من الحفاظ على هيمنتهم عبر السياسة القوية والتقسيمات الاجتماعية التي فرضوها.

يشير بعدها مباشرة إلى أصل الأتراك الذين يتم تجنيدهم من الجزر الفقيرة لأرخبيل اليونان، ما يمثل تناقضا واضحا بين أصلهم الاجتماعي المتواضع والهيمنة التي تمكنوا من فرضها في رغم ضحالة مكانتهم الاجتماعية في بلادهم الأصلية، إلا أنهم نجحوا في بناء هياكل قمعية عبر تأكيد سلطتهم داخل الجزائر وتحقيق خضوع كامل للسكان المحليين عن طريق استغلال التفرقة بين مختلف القبائل المحلية واستغلال بعضها للسيطرة على أرجاء الإيالة واستخلاص الضرائب.

ذلك ما سماه غطرسة الجنود الأتراك إذ يشير إلى تفاوتات كبيرة في السلطة بينهم وبين بقية السكان، حيث تمتع هؤلاء بامتيازات كبيرة، مثل احتكار امتلاك السلاح وفرض احترام غير محدود في الشوارع، عكس السكان المحليين وحتى الرعايا المسيحيين .

ينتقل بعدها للحديث عن اليهود الأهالي و"الوضعية المأساوية" التي يعانون منه إذ يتم تقديمهم على أنهم فقراء ويعيشون في ظروف مشابهة للمور، لكنهم يواجهون اضطهادًا مختلفًا، إذ يتم التعامل معهم بازدراء وتفريق عن باقي السكان إذ يُفرض عليهم ارتداء زي أسود بالكامل، ويمنعون من ركوب الخيل ويلزم عليهم دفع الجزية، وفي حالة رغبة أحد اليهود التحول إلى الإسلام فيشترط عليه أولاً اعتناق المسيحية أو تقديم دليل على أنهم مروا بهذه الديانة قبل أن يتحولوا إلى الإسلام. (Descripción estadística de Argel ، 1817 ، ص41)

برزت فئة أخرى وهم اليهود الفرنجة مجموعة من التجار المغامرين القادمين من إيطاليا، تحديدًا من مدينة ليفورنة، وكانوا أكثر ثراءً من غيرهم ولا يخضعون للقيود الاجتماعية التي يفرضها النظام العثماني على غالبية اليهود وتمكنوا تدريجياً من توسيع ثرواتهم واكتساب مكانة وتأثير قوي في الشؤون العامة، مما جعلهم أكثر فائدة للقوى المسيحية.

تطور الوضع ليصبح هؤلاء وسطاء فاعلين بين الإيالة والدول الأوروبية، يقومون على المبادلات التجارية وعمليات تبادل الأسرى ويوفرون معلومات استخبارية، ليصل الوضع إلى توجيه العلاقات الخارجية بين الجزائر والقوى الأوروبية.

بالنسبة للمسيحيين فيذكر الكاتب أن جزءاً كبيراً منهم تم استعباده نتيجة لعمليات القرصنة البحرية ليتم استخدامهم في الأعمال الشاقة مثل بناء السفن والقلاع، إضافة إلى خدمتهم في المنازل الخاصة ذلك ما اعتبره يمثل صورة قاسية لحياة هؤلاء الأسرى، حيث كانت عائلاتهم في أوروبا مضطرة لدفع مبالغ ضخمة من أجل تحريرهم. (Descripción estadística de Argel ، 1817 ، ص54)

يشير النص إلى أن المعاملة لم تكن دائمًا قاسية واعاز ذلك لضرورة الحفاظ على صحة العبيد لرفع قيمتهم كسلعة تباع لاحقًا، وعليه استفادوا من خدمات الكنائس والمستشفيات الدينية دون أي تدخل، ما يعكس درجة من التسامح الديني.

ينتقل المخطوط بعدها للحديث حول الممارسات الدينية اليومية للمجتمع، كما يُظهر كيف أن الإسلام كان العنصر المشترك الذي وحد بين مختلف الجماعات في الجزائر، فعلى الرغم من التباين في الأصول العرقية وتفاعلات العرب مع الأمازيغ في بداية الفتح الإسلامي، غير أن هذه العلاقة تطورت مع مرور الوقت إلى حالة من الاندماج الثقافي والروحي وبالتالي كان الدين الإسلامي العامل الرئيس في تشكيل هوية المجتمع الجزائري في تلك الفترة.

يعود لمناقشة الوضع العسكري ونظام الحكم ويطرح أشكال كيف لحفنة من الجنود (12 ألف جندي عثماني) أن تحكم ثلاثة ملايين نسمة في إقليم ضخم بالقرب من أوروبا ليجيب مباشرة بعدها بأن النظام القائم كان أرسقراطية عسكرية شديدة الانضباط.

ويعرض في هذا المقطع وصفًا دقيقًا لتركيب النظام السياسي والعسكري في إيالة الجزائر، مبرزًا تناقضًا لافتًا بين مظاهر الحكم المطلق وبين القيود الغير معلنة المفروضة على أعلى سلطة في الدولة، أي الداي فعلى الرغم من أنه يبدو كملك مطلق يقرر في شؤون الحرب والسلم، التعيينات، العقوبات والمكافآت، إلا أنه واقعيًا يخضع لنفوذ "الميليشيا" التي تمثل قوة ضاغطة قادرة على عزله، بل وتغييره في يوم واحد كما حدث تاريخيًا هذا التوازن الهش بين سلطة الداي وسطوة الميليشيا يعكس بوضوح طابع "الأرسقراطية العسكرية" التي حكمت البلاد. (Descripción estadística de Argel ، 1817 ، 58)

يتطرق بعدها للحديث حول التوترات والعلاقات مع القوى الأجنبية ومن الأسباب الرئيسية لهذا التوتر نظام القرصنة البحرية والاعتزاز الذي أبدته السلطة لفترة طويلة إزاءه وهو ما جعلها مصدر قلق حتى للدول الأكثر قوة، ومع ذلك فدون انتظار إعلان رسمي

للحرب، كما هو معتاد بين الحكومات كانت الجزائر تبدأ الهجمات البحرية غالبًا بالاستيلاء على أي سفينة ثمينة تبخر بالمتوسط، هذا السلوك كان يضع الدول المعتدى عليها أمام خيارين: إما القيام بحملة عسكرية مكلفة، أو دفع مبلغ مقابل السلام الذي كان غالبًا أقل تكلفة من خسائر الحرب. (Descripción estadística de Argel، 1817، ص 61)

حتى مع محاولات الرد بوسائل مماثلة، كانت النتائج محدودة نظرًا لقلة قيمة السفن التي يمكن أسرها من الأسطول الجزائري بالإضافة إلى ذلك، كان لدى الجزائريين قدرة كبيرة على المناورة في البحر المتوسط، مما جعل من الصعب على الأساطيل الأوروبية إحكام الحصار عليهم.

بدلًا من مواجهة التكاليف المرتفعة للبعثات العسكرية أو القيام بعمليات قرصنة على السواحل الجزائرية، فضّلت العديد من القوى الأوروبية التفاوض مع الحكومة الجزائرية كانت هذه المفاوضات تتخذ شكل تقديم هدايا متكررة لتجنب العداء، بل إن بعض الدول ذهبت إلى حد تقديم المساعدات العسكرية، بما في ذلك السفن الحربية والذخائر، وحتى إرسال البنائين البحريين لدعم الأسطول الجزائري. (Descripción estadística de Argel، 1817، ص 73)

عموماً يعتبر الكاتب الأسطول الجزائري قوة بحرية مرعبة ولعل أسباب هذا التفوق يعود لموقعها وطبيعتها سواحلها المفتوحة، وكذلك استخدام الأساليب الملائمة كالغارات المفاجئة ويضع القرصنة في قلب النظام السياسي، ويُراد من هذا الطرح تصوير الجزائر كـ"دولة قراصنة" تمثل خطرًا مباشرًا على التجارة والملاحة الأوروبية، وبالتالي اضطرت العديد من القوى الكبرى مثل بريطانيا إلى دفع أثمان باهظة للحفاظ على السلام مع الجزائر ومع استقرار أوروبا لاحقًا، تمكنت من فرض نظام أكثر اعتدالًا على الإيالة خاصة بعد حملة 1816، مما كان له تأثير إيجابي على جميع الدول البحرية.

على عكس معظم القوى الأوروبية التي لجأت لعقد معاهدات سلم ودفع الجزية كانت العلاقات مع إسبانيا اعقد بكثير لكن في الوقت الذي يصور فيه المخطوط الجزائر كتهديد مباشر للمصالح الإسبانية في حوض المتوسط، عانت هي بدورها جراء الحملات البحرية الإسبانية ضد سواحلها وهو ما وصفه بمحاولات ضبط السياسة الجزائرية، مع بقاء كل من وهران والمرسى الكبير تحت الاحتلال طوال ثلاثة قرون

خلال تلك الفترة كانت الإيرادات الرئيسية تتكون من المبالغ الكبيرة التي تأتي من الاستيلاء على السفن وبيع العبيد، بالإضافة إلى الهدايا النقدية والمجوهرات والذخائر الحربية التي يتلقاها حكام الجزائر من حكومات الدول الأخرى، والتي كانت تعتبر بمثابة ضرائب مقابل الحفاظ على حالة السلام.

من خلال هذا النظام كانت الإيالة توفر موارد أكثر من كافية لتلبية التزاماتها، أين سعى الحكام للحفاظ عليها خارج التداول لتجنب رفع أسعار السلع أما استغلال الإنتاج المحلي وتجارته فكان ثانويا بالنسبة لهم على حساب السكان المحليين والأجانب.

ولكن في الوقت الحاضر يؤكد الكاتب الى انه أصبح من الضروري للجزائريين أن يلتفتوا إلى هذه المصادر الطبيعية لرفاههم، وأن يتبعوا سلوكًا أكثر سلمية وتجارية مثل جيرانهم التونسيين، أو حتى يتفوقوا عليهم بمزاياهم الإقليمية، خشية أن ينفدوا من الموارد اللازمة لبقائهم. (Descripción estadística de Argel ، 1817 ، ص 86)

4. هيكل المبادلات التجارية لسنتي 1792 و1796:

يستهل المؤلف هذا الجزء بعرض الموارد الطبيعية وعلى رأس القائمة القمح والحبوب المنتج الأهم الذي يمكن أن يغذي أوروبا بأكملها فالموانئ الجزائرية تصدر بين 500 و600 شحنة سنويًا إليها.

كما شكلت اللحوم وبعض المواد الغذائية الأخرى قطاعاً آخر من الصادرات، لكن من الصعب تحديد حجم هذه الصادرات بسبب تفاوتها من عام لآخر، حسب حجم الموانئ وتصاريح القادة العسكريين لتصديرها.

كانت الصوف أيضاً من السلع المتداولة بشكل كبير، حيث كانت تُصدر وفقاً لتنظيم حكومي بلغ حوالي خمسة عشر ألف قنطار عبر ميناء الجزائر، بينما كان يتم تصدير حوالي اثني عشر ألف قنطار عبر بونة اما في وهران رغم الكميات الوفيرة من الصوف، لم تحظ بنفس الإقبال بسبب تفضيل الأجانب عادة لشراء الحبوب.

كانت الجلود أيضاً سلعة مملوكة حصرياً للحكومة، ويُقدّر عدد الجلود المصدرة سنوياً بين خمسة وعشرين إلى ثلاثين ألف قطعة وكانت معظم هذه الصادرات تخرج لفترة طويلة عبر الموانئ الفرنسية في عنابة والقالا، بالإضافة إلى الشموع والعسل وبعض شحنات زيت الزيتون.

أما في مجال صيد المرجان، فقد كانت هناك شركة فرنسية مقرها مارسيليا تعمل في هذا المجال، وكانت تستخدم ما يصل إلى ثلاثمائة قارب، ولكن هذا النشاط قد تراجع بشكل كبير اليوم.

تُعد الصناعات في الجزائر محدودة للغاية بسبب التأخر الكبير في الحرف رغم ذلك، يُصنع هناك نسيج خشن جداً يُستخدم في خياطة القمصان، وتوجد بعض المصانع التي تنتج أشرطة حريرية وأنواع من الشبكات التي تستخدمها النساء لجمع الشعر. الصناعة الرئيسية في البلاد تتمثل في صناعة السجاد اليدوي، وكذلك الباطو والمنسوجات الأخرى مثل البطانيات، وتُعتبر هذه المنتجات من السلع المرموقة، أيضاً هناك الملابس المطرزة بالذهب على الطراز الجزائري التي تُرسل إلى القسطنطينية وغيرها من موانئ الشرق.

(Descripción estadística de Argel، 1817، ص 88)

أما الواردات فتتمثل بشكل رئيسي في السلع التالية: المجوهرات والأحجار الكريمة، الأقمشة الذهبية والفضية، الحرير الخام، المنسوجات الحريرية، الأقمشة، أشربة للسفن، القطن الخام والمصنوع، التوابل الفاخرة، الأرز، السكر، العسل، الشوكولاتة، الحلويات السائلة والجافة، الأجبان والمعكرونة، الفواكه المجففة، وخاصة اللوز غير المقشر والكستناء، اليانسون، الكمون، الصابون، الأفيون، القرمز، صبغ البرازيل، أغلال حلب، أغلال إزمير، الكبريت، الماستيك، الصمغ، الزئبق، الحلبة، اللبان العادي، الفخار، الحديد، الرصاص، النحاس، الفلين، الحبال من جميع الأنواع، الأمشاط، الرخام الأسلحة اليدوية، أدوات الزينة من جميع الأنواع، مستلزمات الحرب والبحرية.

كانت هذه المنتجات تشكل جزءاً هاماً من التجارة بين الجزائر ودول أخرى، سواء لتلبية احتياجات السوق المحلية أو لتصديرها إلى وجهات أخرى.

يشير الكاتب إلى أنه من الصعب معرفة القيمة الإجمالية للسلع المستوردة والمصدرة من الجزائر، ولكن يمكن التأكيد على أن الواردات كانت دائماً أقل بكثير من الصادرات، بسبب الاستهلاك المحدود من قبل السكان الذين كانوا يركزون حياتهم كلها على الحرب، مع إهمال كامل لأي روح تجارية. (Descripción estadística de Argel، 1817، ص 90)

في السنوات الأخيرة من السلام البحري، أظهرت العلاقات التجارية الحقيقية بين إسبانيا و"الدول البربرية" أن الواردات من تلك الدول إلى شبه الجزيرة في عام 1792 بلغت قيمتها 5,048,189 ريالاً، وتشمل 3,569,434 ريالاً من المواد الغذائية، 431,590 ريالاً من الحيوانات، والباقي من شمع العسل الأصفر غير المعالج. كما وصلت الصادرات الإسبانية إلى نفس الدول الأفريقية إلى 988,348 ريالاً، مقسمة إلى 467,503 ريالاً من المواد الغذائية، 222,080 ريالاً من الحرير، 30,310 ريالاً من الصوف، 251,130 ريالاً من الأدوية، والباقي من أشياء أقل أهمية. (Descripción estadística de Argel، 1817،

ص 94)

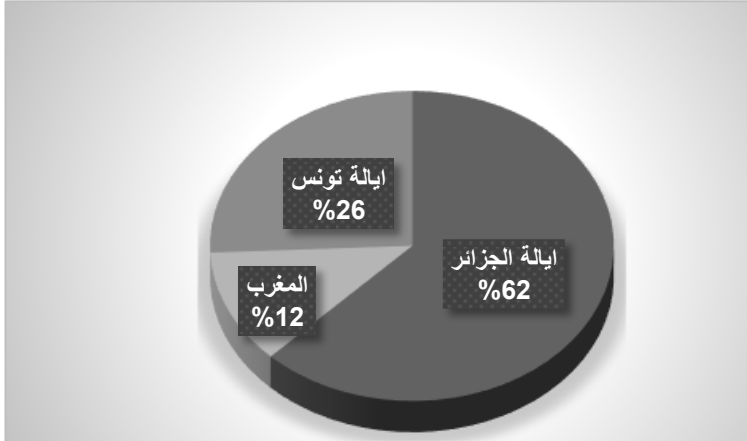
اما في السنة الأخيرة من السلام، وهي سنة 1796، يظهر أن التجارة بين إسبانيا والدول البربرية بلغت 8,673,367 ريالاً من العملة الفلمنكية، بينما كانت الصادرات من إسبانيا إلى تلك الدول تقدر بـ 6,100,612 ريالاً. يبرز في كلا المجموعين التجارة الخاصة بين إسبانيا والجزائر، حيث بلغ إجمالي وارداتها من تلك المنطقة 5,730,087 ريالاً، في حين أن صادراتها إلى الجزائر وصلت إلى 3,834,158 ريالاً.

وقد تميزت التجارة مع المغرب في نفس العام بمبلغ 1,245,438 ريالاً كقيمة للبضائع المستلمة في شبه الجزيرة، و734,765 ريالاً من الصادرات منها. أما التجارة مع تونس في نفس العام فقد بلغ إجمالي قيمتها 1,697,844 ريالاً من السلع المصدرة من هناك، و1,581,555 ريالاً من الصادرات

شكل 01: الواردات الاسبانية من "القوى البربرية"



شكل 02 : الصادرات الاسبانية "للقوى البربرية"



يجدر بالذكر أن واردات إسبانيا من الجزائر في تلك السنة، والبالغة قيمتها 5,780,087 ريالاً، تتوزع على النحو التالي: 1,872,425 ريالاً للمواد الغذائية، 8,590,482 ريالاً من الشمع وبعض السلع الأخرى، 140,869 ريالاً من الجلود، 115,880 ريالاً من بعض أنواع الصوف، والبقية من سلع أقل أهمية.

بخصوص صادرات إسبانيا إلى الجزائر، فقد وصلت إلى 3,834,191 ريالاً في العام المذكور، من 1,435,092 ريالاً كقيمة للمواد الكيميائية، 644,487 ريالاً للمواد الغذائية، 793,584 ريالاً من الفراء، 124,000 ريالاً من المجوهرات، 277,830 ريالاً من الأقمشة الحريرية، 403,311 ريالاً من مواد صناعية أخرى، والبقية من سلع أخرى متنوعة، ويشير إلى أن هذه القيم جاءت من البنود التي تم إعلانها في الجمارك في موانئنا

بمقارنة بسيطة، لا شك في تميز التجارة بين إسبانيا والجزائر مقارنة بالتجارة مع بقية الدول البربرية وعلى الرغم من أن المغرب وتونس كانتا أقل إزعاجاً من الجزائر من ناحية التوترات السياسية، إلا أن الوثائق تؤكد أن التجارة مع الجزائر كانت أكثر ربحاً إذ كانت

الشريك التجاري الأهم بين "القوى البربرية"، متفوقة عليهم من حيث حجم التبادل خاصة بعد تسوية الخلافات السياسية. (Gonzalez ، 2002 ، ص 98)

أما الميزان التجاري فكان يميل لصالح الجزائر فصادراتها أكبر من وارداتها. لكنها أظهرت اعتمادًا واضحًا على المنتجات الأوروبية المصنعة، مقابل تصدير مواد أولية وغذائية هذا التباين في طبيعة السلع المصدرة والمستوردة يعكس بنية اقتصادية تقليدية في الجزائر، مقابل اقتصاد صناعي ناشئ في إسبانيا. Descripción estadística de Argel ، 1817 ، ص 111)

يُقدّم هذا القسم صورة غنية حول التحديات والمكاسب المرتبطة بالتجارة والملاحة الإسبانية مع سواحل شمال إفريقيا خلال القرن الثامن عشر، ويبرز التوتر المستمر بين الطموح التجاري والتهديدات الأمنية، إضافة إلى الإصلاحات التدريجية في البنية البحرية الإسبانية.

مع الهزائم المتتالية والتراجع الكبير في العالم الجديد عرفت شبه الجزيرة نقصا حادا في السلع الأساسية المرجح ان الحكومة بدأت تُدرك أن الجزائر يمكن أن تصبح شريكًا تجاريًا بديلاً عن مستعمراتها في أمريكا اللاتينية، ذلك ما يفسر محاولات التوجه نحو الجزائر وإفريقيا عمومًا كبديل تجاري واستراتيجي. (Del Aguila ، ص 61)

يشير الى تأثير الأوضاع السياسية في أمريكا بشكل كبير على سير العلاقات التجارية لإسبانيا، إذ ألحقت الأزمات الاقتصادية في أمريكا تأثيرًا بالغًا على إمدادات بعض المنتجات، مثل الجلود، التي كانت إسبانيا تستوردها من مستعمراتها. ويبدو أن هذه الإمدادات ستخفض لفترة، حيث لا تكفي جلود الجزائر لتعويض النقص الناجم عن فقدان إمدادات أمريكا، إلا أن استمرار الاستخراج من أفريقيا، مع تزايد أعداد الثروات الحيوانية المحلية، قد يعوض بعضًا من هذا النقص.

يوجه الكاتب اهتمامه نحو فرص تعويض هذه الخسائر عن طريق ما يلي أولاً البقول، فقد استمر الكتالونيون في شرائها من إفريقيا، كما يتضح من كمية الحمص (5,288 قنطار) والفلو (12,080 قنطار) التي تم استيرادها من الجزائر في عام 1796. ورغم أن بقول إفريقيا لا تكون بنفس جودة تلك الإسبانية، فإنها أرخص ثمنًا، وعندما تحدث ندرة في هذه المواد في بعض مناطق إسبانيا، يصبح من المناسب استيرادها من سواحل إفريقيا، مما يوفر فائدة للسكان من الطبقات الأقل دخلًا. (Hassaine, 2005, ص 135) وبالمثل، لا يمكن إنكار الفائدة من شراء اللحوم في بلاد البربر، حيث كانت السفن الإسبانية تزود بمنتجات لحوم منخفضة التكلفة، مما جعل هذا القطاع ينمو في الجزائر بنفس الوتيرة التي تنمو بها تجارة الحبوب.

أما فيما يتعلق بالجلود والصوف، فقد أبدت حكومة الجزائر اهتمامًا خاصًا بهاذين القطاعين، حتى في حالتها الحالية، فقد جعلت منهما سلعة خاضعة للضرائب لصالحها. وقد تم بالفعل إرسال شحنات متعددة من الجلود والصوف من الجزائر إلى الموانئ الإسبانية، وخصوصًا إلى ميناء برشلونة. في عام 1796، استورد الميناء الأخير 61,200 رطل من الجلود غير المدبوغة، و5,764 قنطارًا من الصوف الخام، وكان كلا المنتجين قادمين من الجزائر. ومن المعروف أن إسبانيا، على الرغم من أنها غنية بالصوف الناعم، إلا أنها كانت بحاجة إلى استيراد المزيد من الأنواع الأخرى.

تُشير الوثيقة من جهة إلى أن صادرات كتالونيا من الأقمشة الحريرية فاقت صادرات الأجانب، ما يُعد مؤشرًا على بداية تحول في التوازن التجاري، لصالح إسبانيا، على الأقل في بعض القطاعات.

حتى الأطعمة مثل البسكويت والشوكولاتة، والجبن، والحقائب، والصابون، والأسلحة اليدوية، والأوراق، وغيرها من السلع التي تنتجها الأراضي والصناعات في شبه الجزيرة، على

الرغم من أنها قد تبدو غير ذات أهمية في حد ذاتها، فإنها قد تكتسب أهمية أكبر في المستقبل بسبب الاستهلاك المتزايد لهذه المنتجات في الجزائر.

وقد أعطى المتاجرون الأولوية بجدارة للمنتجات القادمة من أمريكا في شحناتهم إلى السواحل الجزائرية. فقد كان السكر والفلفل والزهر الإسباني من السلع التي كانت تُباع عادة هناك بنجاح، مما شكل الجزء الأكبر من تجارتنا النشطة مع الجزائر.

كما يوصي الكاتب بإضافة القهوة خاصة مع انتشار زراعتها في جزيرة كوبا، حيث لا يكفي أحياناً ما يأتي من الجزيرة العربية وحتى أسعارها تكون أغلى من القهوة الأمريكية، تقدم جزر الفلبين أيضاً منتجات صالحة لتجارة الجزائر بما في ذلك الفلفل وحتى القطن، ناهيك عن العديد من السلع القادمة من آسيا، التي يمكن شحنها بسهولة من إسبانيا عند حدوث نقص في تلك السلع في الجزائر وموانئها الأخرى. (Descripción estadística de Argel، 1817، ص114)

تناول المخطوط كل ما يتعلق بالشق التجاري لإسبانيا مع الإيالة لكن نجد غياب تام لتجارة الإيالة وسفنها لم يقتصر هذا الغياب على الكتاب موضع الدراسة بل على الأرشيف الإسباني بشكل عام، فالأرقام غير كاملة لأسباب متنوعة تتمثل في عدم اكتمال المصادر أو عدم تقديم معلومات دقيقة هذه الأسباب تشمل الحروب التي منعت الطرق البحرية، والأوبئة التي دمرت العديد من الموانئ الإسبانية الجنوبية والشرقية،

في قادس على سبيل المثال لم يتم تسجيل كل سفينة شمال إفريقية قادمة في بعض السنوات، عندما تم نشر عدد السفن التي رست في قادس في عام 1799، تم ذكر أسماء بعض السفن، لأن البضائع التي جلبوها إلى هذا الميناء كانت غير مهمة أو جاؤوا فقط بحمولات، لم يتم تسجيلها في القوائم بعض هذه الاختلالات نشأت أثناء فترات الحرب مع الجزائر، أو بين الدول الشمال إفريقية أنفسها.

الخاتمة:



يندرج هذا العمل ضمن محاولة لقراءة إنتاج تاريخي إسباني في ضوء تطورات الكتابة التاريخية عن الجزائر، كاشفًا عن الخلفيات الفكرية والسياسية التي أطّرت تصوّر الإسبان لهذا الفضاء المغاربي. كما يُبرز كيف نظرت النخب الإسبانية إلى الجزائر كمجال حيوي محتمل للاستثمار التجاري والتوسع الاقتصادي في فترة كانت تشهد تغييرات كبرى في موازين القوى بالبحر المتوسط.

مما لا شك فيه أن المخطوط يُعتبر مصدرًا أوليًا هامًا لدراسة التصورات الإسبانية تجاه الجزائر بعد فشل محاولات السيطرة العسكرية ومرجعًا فريدًا لفهم التركيبة السكانية والاقتصادية من وجهة نظر أوروبية بحثة ومثالًا ممتازًا على التطور في الكتابة التاريخية الإسبانية التي بدأت تبتعد عن السرد الديني وتبنيّ التحليل الكمي والعلمي.

الملفت أن هذا النص يُجسّد مرحلة انتقالية في الخطاب الإسباني تجاه الجزائر، من التركيز على "العدو الإسلامي" إلى الرؤية الاقتصادية الليبرالية التي تُرى لاحقًا لخطاب استعماري أكثر تنظيمًا، من الواضح أن الكاتب يريد تقديم تبرير للتدخل الأوروبي، مُشيرًا إلى أن الجزائر بلدٌ غني طبيعيًا وقريب جغرافيًا من أوروبا، لكنه فقير إداريًا يُعاني من استغلال خارجي وسوء إدارة داخلية وبالتالي هو في حاجة إلى "نظام" أوروبي لكي يستثمر خيراته

هذا المؤلف هو نتيجة مسح قام به كاتبه حول الإمكانيات التي قد يوفرها السوق الجزائري للإسبان، خاصة فيما يتعلق بالمنتجات الأساسية. وكان هدفه تحفيز الحكومة الإسبانية وجذب انتباهها إلى الفرص والمكاسب التي قد تجنيها الدولة وقد أرفقت هذه المعلومات بسلسلة من التأمّلات حول إمكانية إقامة علاقات تجارية بين البلدين، والفرص المتاحة أمام إسبانيا للاستفادة منها.

ختامًا يمثل هذا الخطاب مثالًا نموذجيًا على الأسطوريوغرافيا الإمبريالية التي تُقدّم التاريخ كوسيلة للهيمنة، من خلال إعادة تفسير الماضي بهدف التأثير في الحاضر. فبدلًا

من عرض تاريخ الجزائر ككيان سياسي تطوّر وفق شروطه الداخلية، يُختزل هذا التاريخ في سردية تُركّز على الانقسام والضعف والانحلال، مقابل نموذج مركزي أوروبي يُصوّر كبدل مرغوب فيه

قائمة المراجع:

- Corrales, E. M. (2012). *Muslims in Spain (1492-1814) Living and Negotiating in the Land of the Infidel*. Boston : Leiden.
- Del Aguila L, C. Les espagnols en afrique du nord, relations politiques et commerciales avec l'algerie 1786-1830, (these de doctorat 3eme cycle) . bordeaux.
- *Descripción estadística de Argel, ó noticia de los principales sucesos y situación de este país en sus diferentes ramos: con reflexiones sobre las ventajas que de su actual estado pueden resultar al comercio y navegación de España, y un suplemento relativo á las monedas, pesos y medidas de aquella Regencia*. (1817). Madrid : la imprenta de vega y compania.
- Hassaine, I, T. (2005). 'La Politique commerciale espagnole dans l'Algérie ottomane (1787-1830)'. Cahiers CRASC. Vol N°05.
- Gonzalez A, G. (2002). *Comercio y poder en el Mediterraneo moderno siglo 16-19*, Madrid : Consejo Superior de Investigaciones Cientificas.
- Shaw C, M. (1999) *El comercio espanol con el exterior en la edad moderna*. Madrid : Marcial Pons Historia.